رسمت خارطة طريق لقاعدة اقتصادية متنوعة

25 توصية من مؤتمر «الجمعية الاقتصادية» الثامن

تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، اقامت الجمعية الاقتصادية الكويتية مؤتمرها العلمي الثامن تحت عنوان «الكويت وتنويع القاعدة الإقتصادية»، وذلك بحضور كريم من معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي ممثلا عن صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وقد تضمن المؤتمر 3 جلسات رئيسية، ناقشت كل منها عددا من المحاور ذات الصلة حيث تطرقت الجلسة الأولى إلى «التحديات الاقتصادية الراهنة» التي تواجهها الكويت، فيما ناقشت الجلسة الثانية «متطلبات التنويع» الاقتصادي، في حين بحثت الجلسة الثالثة في موضوع «تنويع القاعدة الاقتصادية» وذلك بمشاركة نخبة من الأكاديميين والخبراء والاقتصاديين وصناع القرار من عدد من الجهات المعنية بالشأن الاقتصادي والتوجهات التنموية من القطاعين العام والخاص.

جانب من المؤتمر

توصيات المؤتمر

وقد خرج المشاركون في المؤتمر بعدد من التوصيات التي تستهدف في مجملها تسليط الضوء على أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد وكيفية التعامل الأمثل معها. ولفت أنظار الجهات المعنية بالعملية الاقتصادية إلى أهم القضايا الجوهرية التي تسهم في تعزيز مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتفعيل التنوع الاقتصادي ودفع عملية التنمية الشاملة.

وكانت التوصيات المستمدة من الأبحاث والمداخلات التي قدمها المشاركون من المسؤولين في القطاع الحكومي والباحثين والأكاديميين والخبراء المعنيين بالشأن الاقتصادي من القطاع الخاص والتي بلغت في مجملها 25 توصية كالتالي:

في الشأن الإداري والتخطيط

الاستفادة من الروعة المنهجية والمفصلة التي صاغتها الجمعية الاقتصادية الكويتية خلال المؤتمر بخصوص تحقيق الإصلاح الإداري في الكويت والدورات التدريبية التي تقدمها في موضوع الاصلاح الاداري للمؤسسات الحكومية؛ وذلك من خلال:

- الإصلاح الشامل للقطاع العام من خلال إدخال مبادئ الحكم السليم بصورة إلزامية إلى القطاعات الحكومية (الشفافية والنأي عن تضارب المصالح وقياس الأداء والمحاسبة).
- بناء قاعدة قوية من القادة للإدارة العامة.
- خلق جزر كفاءة في القطاع العام وحماية استقلاليتها.
- بناء آليات التنسيق بين الهيئات الحكومية وتعزيزها.

في الشأن الاقتصادي

- تفعيل خيار تنويع مصادر الدخل عبر بحث شامل وواسع للاولويات القطاعية المؤهلة للتنويع في الاقتصاد الكويتي.
- العمل على تحديد أدوار المشروعات العامة، والخاصة، وإمكانيات الشراكة، في ظل عقد اجتماعي يحترم اعتبارات الكفاءة والتنافسية.
- تعزيز دور التنويع من خلال مزيد من الاهتمام بأنشطة تصدير المنتجات القابلة للتداول في الخارج عبر المزيد من فتح الأبواب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفعيل دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل عبر وضع استراتيجيات وطنية متوسطة وطويلة الأجل تتضمن الآليات الكفيلة بتشغيل وإحلال قوة العمل الوطنية.
- وضع خطط وبرامج من شأنها تحفيز روح المبادرة والابداع والعمل الجاد لدى جيل الشباب والجيل القادم، والتصدي للثقافة الريعية.
- استحداث برامج متخصصة في الجامعات ومعاهد التعليم العالي الحكومية والخاصة تتسق مع احتياجات السوق الفعلية المتغيرة من المهن والمتطلبات التشغيلية.
- تطوير وتحسين بيئة الاستثمار وتبسيط إجراءات ترخيص الاعمال وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وتعزيز دور الاقتصاد المعرفي في البلاد والركائز المتعلقة به وأهمها تعزيز ركيزة رأس المال البشري الإبداعي.
- المحافظة على إيرادات نفطية ثابتة من خلال تبني سياسات إصلاحية تستهدف الترشيد ورفع كفاءة استخدام الطاقة في كل المجالات.
- التوسع في نشاط وصناعة البتروكيماويات من خلال المشاركة مع شريك عالمي مناسب، والدخول في صناعة المنتجات اللاحقة والتخصصية.
- التركيز على تنمية رأس المال البشري عبر نظام تعليمي وتدريبي متطور لتوفير العمالة المؤهلة والمدربة وتوسيع مفهوم التعليم والتدريب.

في الشأن المالي

- اصلاح نظام المالية العامة والحد من القنوات التقليدية لتوزيع الريع النفطي على المواطنين والمتمثلة في توفير وظائف عامة غير منتجة مقابل أجور مغرية ومزايا سخية، وتوفير خدمات ومنافع عامة مجانا أو بأسعار رمزية، واستبدالها بقنوات بديلة تضمن وجود بيئة أعمال محفزة تشجع المواطن على العمل الحر بدلا من الانخراط في وظيفة حكومية قاتلة للطموح.
- ايجاد إدارة مالية على درجة عالية من الكفاءة تعمل وفق سياسات ومهام واضحة ومحددة، تركز على ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق في أبواب الميزانية العامة للدولة، وتنويع مصادر الدخل.
- وضع آليات واضحة ومحددة للحد من تضخم الإنفاق الجاري الذي يشكل أكثر من 70% من الإنفاق العام للدولة و بمعدلات نمو سنوي مرتفعة.
- معالجة ضعف كفاءة تقدير الايرادات من قبل الادارة المالية حيث تضطر الادارة المالية الى التحوط من خلال استخدام سعر تقديري للنفط الخام ثبت انخفاضه الكبير والمستمر عن متوسط السعر المتحقق في السوق.
- التحول من ميزانية البنود الى ميزانية البرامج التي تتسم بقدر من المرونة تقتضيها طبيعة التحولات والتغيرات السريعة و تمكن من المحاسبة والمساءلة على نحو اكثر شفافية ودقة.
- ضرورة تواصل جهود الاصلاح المالي بجدية وعدم ربط استمرارها بسنوات التراجع في أسعار النفط.

في الشأن القضائي

- تحسين بعض التشريعات وتجهيزها للمرحلة الجديدة القائمة على أساسيات السوق الحر عبر تعديل القوانين الإجرائية للحد من الدعاوي الكيدية و تطوير السلطة القضائية من الجانب الفني.
- تشكيل لجنة من أهل الاختصاص القانوني والاقتصادي لتحديد وتبيان القوانين المقيدة لآليات السوق الحر، والتعديلات المطلوبة لتحرير الأسواق، بما يضمن الحماية اللازمة خلال الفترة الانتقالية لفئات الدخل المحدود والمتوسط.
- دعوة السلطة القضائية لتبني مؤشرات دقيقة لقياس سرعة وسلاسة البت في القضايا المطروحة في مختلف درجات ومراحل التقاضي.
- تشكيل لجنة من السلطة القضائية والقانونيين المختصين، لإعادة النظر بالعديد من القواعد القانونية الإجرائية الموجودة حاليا والتي لا تحد من القضايا الكيدية التي باتت ترهق مرفق القضاء وتؤثر سلبا على القضايا الجادة.
- تقديم الدعم الكامل لرجال السلطة القضائية، من خلال إعادة هيكلة الجانب الإداري في السلطة القضائية من خلال استحداث وظيفة المساعد القضائي.

ومن المقرر ان تُرفع هذه التوصيات الفعّالة إلى أصحاب الشأن لتطبيقها على ارض الواقع بهدف تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي الرشيدة.

خلال مؤتمر صحافي بحضور الشركاء الأتراك ونخبة من عملاء الشركة

«دار الجوار» تطلق مشروعي «ناتورا دوجا سيتي» و«تارا سيتي»

كشفت شركة دار الجوار العقارية عن مجموعة من المشاريع في تركيا لعملائها المستثمرين في كل من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي عبر شراكة استراتيجية مع شركة مكة هولدينغ القابضة التركية خلال مؤتمر صحافي بحضور الشيخ مالك الصباح رئيس مجلس ادارة شركة «صباح كايا» ونائب الرئيس التنفيذي في شركة مكة هولدينغ فكرت كايا.

واطلقت الشركة خلال المؤتمر الصحفي مشروعي «ناتورا دوجا سيتي» في انقرة ومشروع «تارا سيتي» في اسطنبول.

وقال رئيس مجلس ادارة شركة «صباح كايا» الشيخ مالك الصباح ان القطاع العقاري يشكل إحدى ابرز واهم الدعائم الأساسية لعجلة اي اقتصاد في العالم، وفي الكويت يلعب القطاع العقاري دورا اساسيا في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم التطلعات الرامية الى تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل للشباب، وفي هذه المناسبة لا بد من الافادة بان شركات العقار من القطاع الخاص الكويتي اثبتت جدارتها الاقتصادية في الكويت وتمكنت من تنفيذ مشاريع عملاقة خارج الكويت ايضا. وفي الاونة الاخيرة، شهدت اعمال الشركات العقارية الكويتية توسعات مهمة في اسواق المنطقة لكن لا يخفى على احد، ان السوق التركي اصبح يستحوذ على الحصة الاكبر، وهذا يعود لجاذبية تركيا السياحية وبيئة اعمالها المشجعة والقوانين التي التنظيمية للمستثمرين العرب والاجانب.

واضاف في كلمته: وبهذه المناسبة، نبارك الشراكة التي اطلقت اليوم بين شركة دار الجوار العقارية وشركة مكة هولدينغ التركية ونتمنى التوفيق للطرفين.

واشاد الشيخ مالك بتطور ونمو القطاع العقاري التركي والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده تركيا تحت قيادة الرئيس رجب طيب اردوغان، مؤكدا على ان خبرة الاتراك في مجال الاقتصاد والعقار لا تقل عن خبرة الاوروبيين وتابع قائلا: نحن نود ان نستفيد من خبراتهم لتحقيق المنفعة الى كلا البلدين.

جانب من المؤتمر الصحافية

مالك الصباح: القطاع العقاري في تركيا يشهد نمواً مطرداً ونسعى لتبادل الخبرات المشتركة مع الشركات التركية

من جهته أشار مدير عام شركة دار الجوار العقارية محمد حمزة إلى تميز الشركة بتقديم مشروعات حصرية تناسب جميع الرغبات والمتطلبات الشرائية، وتستهدف إرضاء جميع الأذواق والمستويات مع توفير جميع الضمانات اللازمة، ما يتيح لعملائها فرصة التملك والاستثمار بأقل وأنسب الأسعار.

واستعرض حمزة مشروع ناتورا دوجا سيتي الواقع في عاصمة تركيا السياسية انقرة قائلا: يستهدف المشروع المستثمرين الخليجيين للجانب الاستثماري، والمواطنين الاتراك لجانب السكن والانتفاع، والمشروع عبارة عن مدينة سكنية مصغرة تبعد عن انقرة بما يقارب 6 كيلومترات، ويضم 20 مبنى سكنيا تضم 1500 شقة و60 فيلا ومستشفى وكلية دراسات ومدرسة وفندقا ومجمعين تجاريين و3 أبراج تجارية ومسطحات مائية ومسطحات خضراء..

وقال حمزة انه من خلال اشراك المستثمرين في تطوير وتشغيل هذا المشروع، فان العوائد المضمونة التي تحققها الشركة في مشروع «ناتورا دوجا سيتي» تبلغ 20 % سنويا، وحصص الاستثمار تبدأ من 50.000 دينار كويتي لمدة 3 سنوات متتالية مع استرجاع رأسمال، ويمثل المشروع مدينة سكنية نموذجية في المجتمع التركي ما يجعل الاستثمار فيه فرصة ذهبية للراغبين في الاستثمار بشكل آمن من دون وجود لأية مخاطر تهدد رأسمال.

اما المشروع الثاني فهو مشروع «تارا سيتي السكني» الواقع في منطقة تقسيم الشهيرة في مدينة اسطنبول

وهذا المشروع يطرح لأول مرة في الكويت وهو عبارة عن شقق تمليك متميزة بتصاميمها المعمارية وموقعها الاستراتيجي في قلب مدينة اسطنبول النابض، ويبعد المشروع عن ساحة تقسيم الشهيرة حوالي 1100 متر فقط فيما يبعد عن شارع الاستقلال 850 مترا ويبعد عن شيشلي ومنطقة السلطان احمد ما يقارب 7 الى 10 دقائق سيرا على الاقدام الامر الذي يزيد من جاذبيته بالنسبة لمحبي مدينة اسطنبول ومعالمها الاثرية والتجربة السياحية العائلية المتميزة.

الى ذلك، قال نائب الرئيس التنفيذي لشركة مكه هولدينج القابضة، فكرت كايا: يهمني ان نطلق اليوم من دولة الكويت شراكتنا الاستراتيجية بين شركة مكه هولدينج التركية وشركة دار الجوار العقارية، وتبنى هذه الشراكة على اسس صلبة وقواعد متينة بعد ان تلاقت الرؤى الاستثمارية والاهداف المستقبلية المشتركة فيما بيننا.

واضاف: وقع اختيارنا على شركة دار الجوار العقارية لتكون شريكا ناجحا لنا في دولة الكويت ولتمثلنا امام المستثمرين والعملاء على حد سواء، وذلك لما تتمتع به شركة دار الجوار من خبرة ومصداقية في مجال التسويق والبيع والاستثمار في المشاريع العقارية.. ونعتبر شركة مكه هولدينج التركية من بين كبريات شركات التطوير العقاري في الجمهورية التركية، ومشاريع الشركة تشهد رواجا كبيرا واقبالا واسعا من قبل العملاء والمستثمرين الاتراك والخليجيين، واليوم نحن متواجدون في الكويت لتعزيز شراكتنا مع شركة دار الجوار العقارية وطرح الحصص الاستثمارية في مشروع «ناتورا دوجا سيتي» العمراني الواقع في قلب مدينة انقرة التركية.

مجموعة Ooredoo من أقوى الشركات في العالم العربي لعام 2016

أعلنت Ooredoo الكويت، إحدى شركات مجموعة Ooredoo العالمية للإتصالات، عن حصولها على جائزة من قبل مجلة فوربس الشرق الأوسط، وذلك خلال حفلها السنوي الذي أعلنت من خلاله عن قائمة أقوى الشركات في العالم العربي لعام 2016. اقيم الإحتفال تحت رعاية وحضور معالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في دولة الكويت، الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح، في فندق ومنتجع الجميرا، بحضور نخبة من الرؤساء التنفيذيين للشركات والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الدبلوماسية في الكويت والمنطقة العربية. وقد تسلم الجائزة نيابة عن المجموعة، الدكتور حمد النعيمي، المستشار الأول لدى شركة Ooredoo الكويت، معلقا على هذا الإنجاز المميز، يقول الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني، الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo: «فخورون بحصولنا على هذه الجائزة المرموقة من إحدى المؤسسات الإعلامية الرائدة على مستوى العالم العربي، والتي تعد مؤشرا قويا على نجاح وتطور اداء المجموعة، وبكل ما حققناه من إنجازات مميزة وإستحقاقات خلال الأعوام الماضية. وسنواصل تعزيز إستراتيجيتنا وخططنا من أجل تقديم افضل الخدمات، والمنتجات، وأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الإتصالات لجميع عملائنا».

وأضاف آل ثاني قائلا: «نتوجه بالشكر لمجلة فوربس الشرق الأوسط على ثقتها في أداء المجموعة والشركات وتحفيزنا من خلال منحنا تلك الجائزة لتكون الأفضل وفي المراكز الأولى بين منافسينا في المنطقة. كما أود أن أستغل هذه الفرصة للتعبير عن جزيل شكري وعمق تقديري لجميع شركات Ooredoo والعاملين فيها، فلولا جهودهم المضنية لم يكن للشركة فرصة للحصول على الجوائز التقديرية من مختلف الهيئات والجهات».

«السعري» يرتفع في جلسة «متباينة» للبورصة

انهت المؤشرات الكويتية تعاملات جلسة امس الثلاثاء، على تباين، حيث ارتفع السعري 0.19% الى النقطة 5393.03 رابحا 10.06 نقطة، فيما تراجع الوزني وكويت 15 بنحو 0.21% و0.28% على الترتيب، مقارنة باغلاقات أمس الأول الاثنين.

كانت المؤشرات قد تراجعت في التعاملات الصباحية من جلسة امس بنسب بلغت 0.05% للسعري، و0.26% للوزني، و0.39% لمؤشر كويت 15.

وتراجعت السيولة امس 19.6% إلى 5.81 مليون دينار، مقابل 7.23 مليون دينار بالأمس الأول، فيما ارتفعت الكميات 29% إلى 79.05 مليون سهم، مقابل 61.28 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وارتفعت امس مؤشرات ستة قطاعات يتصدرها المواد أساسية بنمو نسبته 0.89%، يليه السلع الاستهلاكية بمعدل 0.82%، ثم الخدمات الاستهلاكية بنحو 0.78%، تبعه الخدمات المالية بـ 0.60%، يليه الصناعة بواقع 0.46%، وأخيرا، الاتصالات بـ 0.14%.

في المقابل، تراجعت مؤشرات خمسة قطاعات يتصدرها النفط والغاز بنحو 1.24%، يليه التأمين بنسبة 0.7%، ثم التكنولوجيا بواقع 0.67%، تبعه البنوك بحوالي 0.45%، وأخيرا العقارات بنسبة 0.3%.

وتصدر سهم «الكيبل التلفزيوني» ارتفاعات الأسهم بنمو نسبته 10%، بينما جاء سهم «بترولية» على رأس التراجعات بنحو 7.6%.

وعلى مستوى التداولات، تصدر سهم «اسمنت الفجيرة» الكميات والقيم من خلال تداول 8.86 مليون سهم بقيمة 655.92 الف دينار، مرتفعا 1.37%، علما بأن السهم شهد امس انشط تداولات خلال عامين.

«الكلية» تلزم أجيليتي بعدم التعرض لمواطن منتفع بـ3 ساحات

الزمت المحكمة الكلية شركة أجيليتي للمخازن العمومية «المخازن العمومية سابقا» بعدم التعرض لمواطن في انتفاعه بالساحات وتقضي باحقيته في إعادة فتح الأبواب التي اغلقتها الشركة والزمتها بمبلغ 3 آلاف دينار اتعاب المحاماة الفعلية.

وقال وكيل المدعي المحامي ثامر علي الصانع ان وقائع الدعوى تتلخص في ان المدعي اقامها بموجب صحيفة مختصما فيها الشركة بطلب منع التعرض له في انتفاعه بالساحات المستأجرة من المدعى عليها واحقيته في اعادة فتح الأبواب التي اغلقتها الشركة دون وجه حق ودون سند قانوني حيث انه يستأجر منها 3 ساحات بموقع سكراب امغرة ولها 3 ابواب مطلة على الشارع الرئيسي إلا انه تفاجأ بقيام الشركة بعمل سور خرساني وغلق هذه الأبواب دون سند قانوني مما الحق به الخسائر واوقف نشاطه.

وقال الصانع: قدمنا مذكرات الدفاع ودفعنا بعدم احقية الشركة في غلق الأبواب وذلك إنطلاقا من ان العقد شريعة المتعاقدين وهو بمثابة القانون الذي يحكم جميع الأطراف، موضحا ان الدفاع رد على كل ما اثارته الشركة من دفاع ثبت وهنه وعدم صحته ومخالفته لمستندات الدعوى وافتقاده لسند قانوني او واقعي، واضاف الصانع ان عقد ندب خبير اثبت تقريره احقية المدعي في طلباته التي يطالب بها الشركة.